الحياة
AL HAYAT
الجمعة 23-10-2015 العدد 19194
5

أكد أمام طلاب أن "لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع"

سلام يحذر: ما لم يحل ملف النفايات سأضطر الى تسمية الأشياء بأسمائها

□ بيروت – «الحياة»

■ أعلن رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام أن معالجة موضوع النفايات متعثرة بسبب التجاذبات القائمة بين القوى السياسية، مؤكداً في كلمة لدى استقباله في السراي الكبيرة طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، انه «إذا لم يحصل حل جذري خلال أيام فإنني سأتخذ الموقف المناسب».

وعن تعطيل مجلس الوزراء وعما اذا كان حدد لنفسه سقفاً زمنياً في شأن استمرار الحكومة، قال: «ما زلت أصبر وأحاول. وعندما أشعر بأنني وصلت الى طريق مسدود سوف أعلن موقفي. لقد قلت مراراً أنه لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع، وأبلغت ذلك الى المشاركين في جلسات الحوار في المجلس النيابي».

وأضاف: «أهم موضوع يواجهنا اليوم هو ملف النفايات الذي ما زال موضع تجاذب بين القوى السياسية، وغالبية هذه القوى غير مهتمة بالأمر. البعض يتعامل معه وكأن لا علاقة له بالأمر. والبعض الآخر يقول انه لن يساهم لكنه لن يعرقل. اذا تبين لي بعد أيام او اسبوع على الأكثر انهم لا يريدون حلاً فسأضطر الى تسمية الاشياء بأسمائها».

وزاد: «اتهمت احياناً بمحاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وأحياناً أخرى بالتفريط بصلاحيات رئيس الوزراء السنّي. تمسكت بموقفي الحيادي وما زلت. لكن الأمور وصلت الى نقطة غير مقبولة، وعدم وعي القوى السياسية واقع الحال يترسخ أكثر فأكثر. لذلك إذا وصلت الى قناعة بضرورة اعلان التخلي عن مهماتي فذلك لكي أدفع هذه القوى الى تحمل مسؤولياتها وليس لتغطيتها».

واذ نبه سلام من «خطورة الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد»، أعلن «تأييده لعقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين ذات الطابع الملح ومنها المصادقة على هبات من البنك الدولي مهددة بالإلغاء في نهاية العام الجاري». وقال: «إذا لم تعقد جلسة تشريعية سنخسر الكثير من صدقية لبنان على المستوى الدولي. وفي وقت ليس ببعيد قد نصبح مصنفين دولة فاشلة، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات بالغة السلبية على وضعنا المالي والاقتصادي وعلى صورة لبنان في العالم».

وأكد سلام أن «الدولة قادرة على دفع رواتب القطاع العام لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) فقط، وأن تأمين الرواتب للفترة المقبلة يحتاج الى جلسة تشريعية».

قانون مختلط للانتخاب

وعن أسباب العجز عن وضع قانون انتخابي جديد، أعرب سلام عن تأييده «لقانون مختلط يعتمد النظامين الأكثري والنسبي»، وقال: «نحن اليوم بعيدون جداً عن الاتفاق على قانون من هذا النوع لأن كل طرف سياسي يريد القانون على قياسه».

وفي شأن الانتخابات الرئاسية، كرر سلام موقفه الداعي الى انتخاب رئيس توافقي من خارج الاصطفاف الحالي، «لأن اختيار أي مرشح من المرشحين الأربعة المطروحين حالياً يعني انتصار فريق وانكسار فريق، ولبنان في هذه المرحلة لا يحتمل انتصار أحد على أحد أو انكسار أحد أمام أحد».

وعن التحركات الشعبية الأخيرة، قال: «أعلنت منذ اللحظة الأولى ان الحراك محق وهو يعبر عن غضب الناس، ومددت يدي الى القيادات الشابة لكنها رفضت». وأسف لأن «الحراك انحرف عن مساره ورفع شعارات غير قابلة للتحقق»، قائلاً ان «بعض هذا الحراك غير بريء وبعضه الآخر البريء يتعرض لاستغلال سياسي».

موقف ضاغط

ورأت مصادر وزارية ان كلام سلام تحذيري ويفترض ان يشكل عامل ضغط على القوى السياسية كي تتوصل الى حلول لمشكلة النفايات التي لن ينعقد مجلس الوزراء من دون ضمان توافقها وتسهيلها للحلول.

وذكرت المصادر أن هناك جهوداً يبذلها رئيس البرلمان نبيه بري من أجل تذليل العقبات من أمام الاتفاق على مطمر للنفايات في منطقة البقاع أسوة باعتماد مطمر في عكار واعادة فتح مطمر الناعمة موقتاً.

وأشارت الى أن وزير المال علي حسن خليل أبلغ وزير الزراعة أكرم شهيب أن بري يحتاج بعض الوقت لعل جهوده تنجح.

ومن زوار سلام النائب قاسم هاشم الذي لفت إلى أن «رئيس الحكومة، أسف لأن تكون أزمة النفايات تزيد تراكم الأزمات وحال الانهيار والاهتراء في الواقع السياسي وكل ما يتعلق بحياة اللبنانيين. هذه مسؤولية كل الفرقاء السياسيين لمساعدة المؤسسات لاتخاذ القرار المناسب لإنقاذ لبنان من خطر الانهيار الاقتصادي ومن أزماته، خصوصاً أزمة النفايات».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"